عصام شلهوب

الطريق إلى الإتفاق بين لبنان وصندوق النقد "كابيتال كونترول" وموازنة وشفافيّة وهيكلة مصارف

لا يمكن اعتبار الاتفاق المبدئي الذي توصل اليه لبنان مع صندوق النقد الدولي اتفاقا كاملا، بل هو الطريق نحو الاتفاق. يعتبر هذا الاتفاق المبدئي حدثا ايجابيا، لكن الوصول الى الاتفاق النهائي مشروط برزمة اصلاحات على لبنان تنفيذها، منها قانون الكابيتال كونترول واعادة هيكلة المصارف والدين العام واصلاح مؤسسات الدولة وغيرها

الانصياع كليا لمطالب صندوق النقد الدولي هو محور كل جلسات الحوار المباشرة بين وفد الصندوق والوفد الرسمي، لكي يمن على لبنان بمبلغ 3 مليارات دولار مقسطا على اربع سنوات وفق برنامج تقدم العمل. الجميع يعلم ان عملية الاصلاح المطلوبة تتطلب موافقة كل الاطراف الرسميين والسياسيين، خصوصا وان من بين الشروط المطلوبة المراقبة المباشرة على التنفيذ، اي معرفة طريقة صرف اي مبلغ وفي اي قطاع او مشروع، وربما مثل هذا الامر كان مشكلة غير معلنة اخرت بت الاتفاق.

وضع الصندوق شروطه المسبقة، لانه يدرك واقع الدولة البيروقراطي. وتمكن بعد جولات المفاوضات الهادفة من رمي الطابة في ملعب الدولة، لاتخاذ ما يلزم من اجراءات لتنفيذ المطلوب، قبل ان يفرج عن ملياراته الثلاثة المقسطة والمراقبة.

في مقارنة سريعة بين شروط ورقة الطريق نحو الاتفاق وشروط مؤتمر سيدر، يتبين انها هي ذاتها مع فارق ان مبالغ سيدر كانت ستزيد على 12 مليار دولار لتنفيذ مشاريع بنى تحتية وانمائية، مع فريق لمراقبة التنفيذ. في حين ان المبلغ المنتظر من الصندوق لن يتجاوز 3 مليارات، من دون اغفال عضوية صندوق النقد في مؤتمر سيدر.

الخبير الاقتصادي والمالي الدكتور بشير المر تحدث الى "الامن العام" عن اتفاق الاطار وحيثياته وتداعياته. قال: "هي المرة الاولى التي يتوصل فيها الصندوق ولبنان، بعد عناء سنتين ونصف سنة من التفاوض المعلن وغير المعلن الى تفاهم، او ما يعرف باتفاق اطار او اتفاق موظفين او اعلان نيات، اكثر مما هو اتفاق بكل ما يحمله هذا المصطلح من معنى، خصوصا بادبيات الصندوق المهنية. لكن ليست المرة الاولى التي يستدعي الامر تدخل الصندوق في شؤون لبنان، سواء في شكل مباشر او غير مباشر، تحت عنوان النجدة من نكسات وازمات مالية اصابته جراء الهدر والفساد وسوء الادارة المالية. فقد حصل لبنان على جرعات من الدعم المالي والمعنوي والسياسي، ضمن مؤتمرات كان للصندوق اليد الطولى في تنظيمها لتقديم مساعدات للدولة اللبنانية، على شكل قروض او هبات من دول مانحة (باريس 1 و2 و3 وسيدر)، نفذ بعضها وبقي بعضها الاخر مجرد وعود، اما لفقدان الصندوق والدول المانحة الثقة بالتزام لبنان توصيات تقضي باجراء اصلاحات موجبة، واما لصعوبة تطبيقه املاءات وارشادات اوصى بها الصندوق او فرضها كشرط للحصول على المساعدات، بعضها يتصل بطبيعة التوصيات والمعالجات التقنية ونجاعتها، وبعضها يتعلق بالضغوط الاقليمية والدولية لالزام لبنان تقديم تنازلات في ملفات جيوسياسية. اتى هذا التفاهم على خلفية معالجة تبعات الازمة الراهنة التي عصفت بلبنان منذ اواخر 2019، التي اختلط فيها العامل الاقتصادي والاجتماعي مع الفساد المالي والنقدي والمصرفي، كذلك التجاذبات السياسية المحلية والضغوط الاقليمية والدولية. حصلت هذه الازمة نتيجة تراكمات من سياسات مالية ونقدية ومصرفية ملتبسة، بدأت بالتلاعب باسعار الصرف في الثمانينات وبلغت ذروتها في اوائل التسعينات، لتستبدل بعدها بسياسات الهدر المالي والاستدانة لتغطية العجز الناجم عنها بفوائد خيالية. فتراكمت خدمة الدين دينا عاما في مالية الدولة، وتكدست سندات خزينة وهمية في ميزانيات المصارف ومصرف لبنان. فتم بموجبها توزيع ارباح حقيقية الى مساهمي المصارف وبعض النافذين من اموال المودعين، حولت خلسة الى الخارج من دون مس قيمة الودائع الدفترية لتلافي انفضاح شأنها. وعند تخطي السندات في موجودات المصارف قيمة الدين العام ذاته، استدعى الامر من مصرف لبنان هندسات واقترافات مالية اخذت شكل سواب على السندات وعمليات اقراض واستقراض مشبوهة مع المصارف، وتحويل القسم الاكبر من قيمة السندات في ميزانيات المصارف الى ودائع وشهادات ايداع لها لدى مصرف لبنان بشكل مناف لقانون النقد والتسليف. عند انفضاح امرها، قام مصرف لبنان بعملية نتينغ جزئية في حساباته احدثت فوارق هائلة بين ميزانياته وميزانيات المصارف، لم تغن عن انفجار ازمة سيولة لديها نتيجة فراغ الودائع الحقيقية من موجوداتها. فعمدت المصارف الى التنافس في ما بينها لاجتذاب ودائع جديدة بعروض من الفوائد السخية. وقد اجهزت في نهاية المطاف على مجمل الودائع، في عملية محسوبة الخطى، بدأت بوقف الدفع ومن ثم تقنينه، ووقف التحويلات والتعامل بالشيك والزام التعامل معها بالكاش، مما الهب سوق القطع، وادى بفضل صمت مصرف لبنان وتعاميمه المأثورة الى

الخبير الاقتصادي والمالي الدكتور بشير المر.

استتباب اسعار قطع عدة، مكنت المصارف من احداث هيركات على الودائع وشطب قسم كبير من قيمتها الدفترية المتبقية في حساباتها. فاقيمت دعاوى كثيرة في لبنان والخارج في حق حاكم مصرف لبنان واعضاء مجالس ادارة بعض المصارف، لاسترجاع اموال مختلسة او مودعة. فشكلت هذه الدعاوى ضغوطا على القطاع المصرفي، اثارت تحفظات رسمية ورددوا وممارسات مصرفية وتلاعبات في سوق القطع، استدعت توقيع مجلس الوزراء مشروع كابيتال كونترول على وجه السرعة من دون موافقة كامل اعضائه، بالتزامن مع حضور فريق من صندوق النقد الدولي والاعلان عن التفاهم بين الصندوق والقيادات الرسمية في لبنان. اتى هذا التفاهم غير الملزم للصندوق في شكل مباغت، بعد فشل محاولات سابقة في ضبط تداعيات الازمة المصرفية وازمة القطع الناجمة عنها، وفي تحقيق اي تقدم بموضوع الكشف عن الاموال المنهوبة واستعادتها، اذ ان مفوضي المراقبة لدى المصارف من الشركات العالمية فشلوا في الانذار المبكر عن الفساد المصرفي

> **يقدم صندوق النقد للبنان 3 مليارات دولار فيما اقترح مؤتمر سيدر مبالغ تزيد عن 12 مليارا**

المستشري، حين غضوا الطرف عن العمليات المصرفية المشبوهة والتحويلات الى الخارج. لم تنجح الشركات الاجنبية التي كلفتها حكومة الرئيس دياب في عملية التفاوض مع الدائنين لاعادة هيكلة الدين العام، اثر تعليق سداد سندات كاليوروبوند في اذار 2020. كما باءت بالفشل مهام شركة "لازارد" المكلفة تحديد قيمة خسائر القطاع المصرفي، وشركة "الفاريز اند مارسال" المكلفة اجراء تدقيق جنائي في المصرف المركزي، اثر رفض القطاع المصرفي ومصرف لبنان التعاون وتقديم اية مستندات بحجة السرية المصرفية، مستفيدين من الوقت الضائع طوال العامين الماضيين في الجدل العقيم حول تحديد قيمة الخسائر وتوزيع المسؤوليات عنها، لتهريب ما تبقى من الاموال والعملات الصعبة الى الخارج.

■ ما هي الشروط التي تضمنها هذا الاتفاق؟

□ اعلن الصندوق والحكومة توصلهما الى توافق مبدئي على برنامج تصحيح اقتصادي ومالي يدعى "التسهيل الائتماني الممدد"، يشتمل على تمويل بقيمة 3 الى 4 مليارات دولار تصرف على مدى اربع سنوات من دون تحديد اي جدول زمني، انما التعويل على ادراك السلطات الحاجة الى الشروع في اصلاحات في اسرع وقت ممكن، وربط الوصول الى اتفاق مع الصندوق والحصول على القرض بضرورة تنفيذ الحكومة خطوات رئيسية:

• اقرار قانون الكابيتال كونترول او تقييد السحوبات المالية الى الخارج، واعادة هيكلة القطاع المالي لاستعادة قدرة البنوك على البقاء وعلى تخصيص الموارد بكفاية لدعم التعافي.

• اعادة هيكلة القطاع المصرفي ضمن استراتيجيا هيكلة توافق عليها الحكومة اللبنانية، تقضي بالاعتراف بالخسائر الكبيرة في القطاع وتعالجها مقدما، وتحمي صغار المودعين وتحد من اللجوء الى الموارد العامة.

• التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان ورفع السرية المصرفية.

• صياغة موازنة ارقامها حقيقية، وضمان تنفيذ الاصلاحات المالية المقترنة باعادة الهيكلة المقترحة للدين العام الخارجي، مع القدرة على تحمل الديون وخلق مساحة للاستثمار في الانفاق الاجتماعي، واعادة الاعمار والبنية التحتية.

• اعادة اصلاح المؤسسات المملوكة للدولة وخاصة في قطاع الكهرباء لتقديم خدمات عالية الجودة من دون استنزاف الموارد العامة.

• تعزيز اطر الحوكمة ومكافحة الفساد

إقتصاد

وتبييض الاموال لتعزيز الشفافية والمساءلة، بما في ذلك تحديث الاطار القانوني للبنك المركزي وترتيبات الحوكمة والمساءلة.

• توحيد واستقرار سعر صرف الليرة اللبنانية، وانشاء نظام نقدي يتسم بالمصداقية والشفافية.

■ كيف كانت ردود الفعل على هذا الاتفاق؟

□ اثار الاعلان عن هذا التفاهم ردودا مؤيدة ومعارضة، وطرح تساؤلات حول توقيته وطريقة طرحه في الشكل والمضمون. فركز المهللون على كونه انجازا بعد سنوات من الجدل والمماطلة، وانه الخطوة الاولى التي لا بد منها على طريق الالف ميل من الاصلاح تحت رقابة دولية. واشار المؤيدون الى الليونة التي ترك من خلالها الصندوق للحكومة والبرلمان التقدم في اتجاه الاصلاح على وقع الخصوصيات المحلية، مشددين على انها الفرصة التي وضع الصندوق من خلالها الامور في نصابها بالاضاءة على مكامن الخلل المالي والتشريعي الذي تجب معالجته لتفادي تكرار الازمة، خصوصا

> **اثار اعلان الاتفاق ردودا مؤيدة ومعارضة وطرح تساؤلات حول توقيته وطريقة طرحه في الشكل والمضمون**

بما يتعلق بفقدان الضوابط على سوق القطع، والسرية المصرفية، وحرية خروج الاموال بلا رقيب او ضابط، اضافة الى ما له علاقة بمسارب الهدر والفساد وسوء الادارة العامة. اعطى الصندوق توجها لتحديد مسؤولية الاطراف في تحمل الخسارة المالية دون تحديد هذه المسؤوليات بنفسه، تاركا للتدقيق الجنائي تقييم الخسائر ومسؤولية الاطراف فيها. كما وضع الاطراف الرسميين والسياسيين والمصرفيين امام مسؤوليتهم للمضي قدما ضمن خارطة الطريق التي رسمها، بعيدا من الطابع الارغامي، رابطا الحصول على القروض بالتقدم في اتجاه تحقيق الخطوات الاصلاحية. فيما ابدى القطاع المصرفي ترحيبا رسميا ظاهريا تلافيا للصدام المباشر مع الصندوق، والظهور بالوجه المعارض لبادرة الحل هذه التي تقدم بها، ولتلقفه المضي قدما بمشروع الكابيتال كونترول الذي يعفيه من الادعاءات والمطالبات بالودائع، مخفيا انزعاجا ضمنيا من بنود التفاهم الاخرى وانعكاسها عليه مباشرة. وظهرت مواقف اكثر صرامة ووضوحا في وجه التفاهم، اذ ابديت مخاوف في ان يكون التفاهم المعلن عنه بتوقيته، وبما تضمنه من وعود غير محددة وغير ملزمة، وعناوين عريضة براقة، من دون الية وجدولة تضمن حسن التنفيذ، مجرد غطاء جديد لتمرير قانون الكابيتال كونترول والموازنة في المجلس النيابي، من دون تعديلات جوهرية عليهما، بعد تمريرهما برعاية الصندوق بشكل ملتبس في مجلس الوزراء.